الأنباء
الاحد 18 مايو 2014

«بيان»: 160 شركة تربح 507,5 ملايين دينار بالربع الأول

قال تقرير شركة بيان للاستثمار الاسبوعي ان المهلة القانونية الممنوحة للشركات المدرجة في (البورصة) لاعلان بياناتها المرحلية عن فترة الربع الاول انقضت بنهاية الاسبوع الماضي وبلغ عدد الشركات المعلنة 160 شركة من أصل 194 شركة مدرجة تشكل نحو 82,4٪ من الاجمالي.

وأضاف ان تلك الشركات حققت أرباحا صافية تقدر بـ 507,5 ملايين دينار بارتفاع نسبته 0,33٪ عن نتائج هذه الشركات لذات الفترة من العام الماضي والتي بلغت حينها 505,9 ملايين دينار.

وأوضح أن قطاع البنوك شغل المرتبة الاولى من حيث اجمالي الارباح المتحققة مقارنة بباقي قطاعات السوق حيث بلغ صافي الربح للقطاع 210,7 ملايين دينار تبعه قطاع الاتصالات ثانيا بصافي ربح بلغ 75,8 مليون دينار.

وذكر ان قطاع الصناعية شغل المرتبة الثالثة محققا أرباحا صافية بلغت 60,8 مليون دينار في حين كان قطاع التكنولوجيا الاقل تحقيقا للأرباح بين قطاعات السوق ببلوغ صافي أرباحه مع نهاية الفترة 1,4 مليون دينار.

ولفت من جانب آخر الى أن السوق أنهى تداولات الأسبوع الماضي على تباين لجهة اغلاق مؤشراته الثلاثة حيث تراجع المؤشران السعري و(كويت 15) في حين تمكن المؤشر الوزني من تحقيق ارتفاع طفيف وشهد السوق هذا الأداء في ظل استمرار الحذر والترقب منذ عدة أسابيع لانتظار المستثمرين نتائج الشركات.

وأشار تقرير «بيان للاستثمار» الى انه مع التباين في مؤشرات السوق الا أن أداءه العام اتخذ مسارا هابطا وذلك برغم النتائج الايجابية التي أعلنتها العديد من الشركات عن فترة الربع الأول من 2014.

وبين ان المؤشر الوزني تمكن من تحقيق ارتفاع طفيف بدعم من عمليات الشراء التي استهدفت بعض الأسهم القيادية لاسيما في قطاعي الخدمات الاستهلاكية والبنوك، مشيرا الى تسجيل المؤشرين السعري و(كويت 15) تراجعا على المستوى الاسبوعي.

وقال ان ذلك التراجع جاء على وقع عمليات البيع وجني الأرباح المستمرة منذ عدة أسابيع والتي شملت العديد من الأسهم المدرجة في السوق وخصوصا في قطاع العقار الذي كان أكثر قطاعات السوق تسجيلا للخسائر.

نحو البورصة من جديد بشروط أكثر مرونة (اسامة ابوعطية)

عقوبات على مجالس إدارات مخالفة

«التجارة» تعقد عموميات الشركات المتأخرة «رغم أنفها»

عاطف رمضان

علمت «الأنباء» أن وزارة التجارة والصناعة بصدد الانتهاء من إعداد صيغة إعلان لنشره في وسائل الإعلام خلال الأيام القليلة المقبلة تدعو خلاله الشركات المخالفة للإسراع بعقد جمعياتها العمومية، وتسليم ميزانياتها المالية «المتأخرة» للوزارة.

وأضافت المصادر أن نائب رئيس الوزراء وزير التجارة والصناعة د.عبدالمحسن المدعج كلف قطاع الشؤون القانونية بالوزارة برئاسة الوكيل المساعد د.منصور السعيد بالتعاون مع قطاع الشركات رصد أعداد الشركات المخالفة وتفعيل قانون الشركات التجارية الجديد رقم 25 لسنة 2012.

وأوضحت المصادر أن الإعلان سيكون بمنزلة إنذار للشركات المتأخرة بعقد عمومياتها وتسليم ميزانياتها للوزارة، وإلا ستقوم «التجارة» وفقا للقانون بإرسال إنذارات لتلك الشركات ومن ثم تقوم الوزارة بعقد الجمعيات العمومية «رغم أنف الشركات المخالفة»، مما يترتب على ذلك عقوبات جزائية على مجالس إدارات الشركات المخالفة كما حددها القانون.

هذا وقد أرجع مسؤولو شركات تأخير عقد العموميات بسبب الشركات التابعة والزميلة المتأخرة في إنجاز بياناتها المالية، لكن قانون الشركات الجديد أتاح للوزارة صلاحيات بتشديد قبضتها على مجالس إدارات الشركات المخالفة عبر عقوبات صارمة.

إنذارات بتسليم الميزانية.. وإعلان مرتقب خلال أيام

مسؤولون يتذرعون بعدم إعداد ميزانيات شركات تابعة وزميلة

تصدر قرارا وزاريا بشأنها خلال الفترة المقبلة

«التجارة» تعد قواعد حوكمة للشركات غير المدرجة

عاطف رمضان

قالت مصادر مطلعة لـ «الأنباء» ان وزارة التجارة والصناعة تسعى حاليا لإعداد قواعد لحوكمة الشركات غير المدرجة وفقا لقانون الشركات التجارية الجديد.

وأوضحت المصادر أن قواعد الحوكمة التي تعدها الوزارة ليس لها علاقة بالحوكمة التي أعدتها هيئة أسواق المال مؤخرا والتي تم تأجيل الموعد النهائي لالتزام الشركات المعنية بتطبيق قواعدها لمدة سنة ونصف السنة، حيث يرى البعض أن في التأجيل فرصة كي تتمكن الشركات من اتخاذ الإجراءات والتدابير اللازمة للتطبيق الصحيح لقواعد الحوكمة.

وأشارت المصادر إلى أنه مجرد انتهاء القطاع المختص بالوزارة من إعداد قواعد الحوكمة سيتم رفعها لوزير التجارة والصناعة د.عبدالمحسن المدعج تمهيدا لصدور قرار وزاري بشأنها لتطبيقها على الشركات.

هذا، وقد نص قانون الشركات على ان تضع الجهات الرقابية المعنية قواعد حوكمة الشركات الخاضعة لها بما يحقق افضل حماية وتوازنا بين مصالح إدارة الشركات والمساهمين فيها وأصحاب المصالح الأخرى المرتبطة بها.

يجب ممارسة النشاط الرئيسي قبل الإدراج.. ولا ممارسة لجميع الأنشطة

شروط جديدة لإدراج الشركات في البورصة

في إطار سعيها الحثيث لتبني وتطبيق أفضل الممارسات الدولية لتطوير أسواق المال في الكويت وترسيخ مبادئ العدالة والتنافسية والشفافية التي تؤدي الى مزيد من الحماية للمتعاملين فيه وفقا لأحكام القانون رقم 7 لسنة 2010 ولائحته التنفيذية، وتوافقا مع أحكام المرسوم بقانون رقم 25 لسنة 2012 وتعديلاته ولائحته التنفيذية، ولتحفيز الشركات المساهمة لإدراج أسهمها في البورصة وتفعيل دور البورصة كأحد الروافد الرئيسية لجذب رؤوس أموال جديدة لاستخدامها لتمويل أنشطة الشركات وتوسيع قاعدة المساهمين لدى تلك الشركات فقد قامت هيئة أسواق المال بتاريخ 15 مايو 2014 بإصدار النظام الجديد «لإدراج أسهم الشركات المساهمة في بورصة الأوراق المالية».

ومن الجدير بالذكر ان هذا النظام متوافق مع القواعد الموحدة لإدراج الأوراق المالية في أسواق دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

خفض نسبة الأرباح السنوية من 7,5٪ إلى 5٪ من رأس المال

ولعل من أبرز ما نظمه النظام الجديد لإدراج الأسهم في بورصة الأوراق المالية الأمور التالية:

1 ـ إعطاء الحق للشركات التي يتم الموافقة على إدراج أسهمها في السوق الرئيسي أن تقوم بزيادة رأسمالها عن طريق الاكتتاب العام، ولتخدم هذه الزيادة الأهداف التمويلية لأنشطة الشركة وخططها الاستراتيجية للتوسع. كما من شأن هذه الإضافة توسيع قاعدة المساهمين وخلق بيئة تداول فعالة.

2 ـ خفض نسبة الأرباح السنوية المطلوبة من 7,5٪ الى 5٪ من رأس المال.

3 ـ خفض نسبة حقوق المساهمين المطلوبة من 115٪ الى 110٪ من رأس المال.

4 ـ رفع مستوى أداء الشركة التشغيلي بحيث تشكل الإيرادات التشغيلية لديها ما يعادل 75٪ من إجمالي إيراداتها.

5 ـ ممارسة الشركة لأحد أنشطتها الرئيسية (كحد أدنى) وذلك للفترة التي تسبق التقدم بطلب الإدراج مقارنة بعدم المطالبة بممارسة جميع الأنشطة كما كان في النظام السابق.

6 ـ منح الصلاحية لمجلس الإدارة في حال الموافقة على الانسحاب الاختياري لتقديم عرض شراء للمساهمين الراغبين في التخارج قبل تاريخ الانسحاب الفعلي من البورصة.

7 ـ منح مرونة أكبر للشركات التي تقوم بخفض رأس مالها وذلك بإعطائها مهلة لتعديل أوضاعها.

وختاما فإن هيئة أسواق المال تعمل بشكل مستمر على تحسين وتطوير قواعد ومتطلبات إدراج أسهم الشركات المساهمة في بورصة الأوراق المالية استرشادا بأفضل النظم والقواعد والمعايير الدولية، وسعيا الى تطوير البورصة وحماية المتعاملين في السوق ومراعاة لأوضاع الشركات المدرجة في البورصة.

75٪ لإيرادات الشركة التشغيلية من إجمالي الإيرادات

مرونة أكبر لتخفيض رأس المال بإعطاء مهلة لتعديل الأوضاع

زيادة رأس المال عن طريق الاكتتاب العام لخدمة الأهداف التمويلية

«مجمعات الأسواق» تبرم صفقة بيع عقار أرض فضاء

صرح نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لشركة مجمعات الأسواق التجارية الكويتية ضرار خالد فهد الرباح بأن الشركة قامت بإتمام صفقة بيع عقار (أرض فضاء) بالكويت بمبلغ وقدره 4,52 ملايين دينار محققة بذلك ربحا قدره مليون دينار سيتم إدراجه ضمن البيانات المالية للشركة للربع الثاني لـ 2014، والجدير بالذكر أن عائد البيع سيستخدم في سداد كامل مديونية الشركة لأحد البنوك المحلية.

ضرار الرباح

وأضاف الرباح قائلا: «عائد الصفقة سيخفض المديونية الحالية على الشركة تجاه البنوك والجهات الدائنة بنسبة 5٪ والشركة مستمرة في إعادة جدولة وسداد التزاماتها بما يحقق المنفعة القصوى لمساهميها».

الشركة تقاضي هيئة الأسواق

أوضح ضرار الرباح عن رفض لجنة الشكاوى والتظلمات بهيئة أسواق المال التظلم المقدم لها من الشركة بتاريخ 1 /4 /2014 بشأن قرار الهيئة بإلغاء إدراج أسهم الشركة في سوق الكويت للأوراق المالية الصادر بتاريخ 19 /3 /2014 وأنه بناء على هذا القرار ستقوم الشركة بمقاضاة هيئة أسواق المال أمام القضاء الإداري لإلغاء القرار بإلغاء إدراج أسهم الشركة في سوق الكويت للأوراق المالية حتى تعيد لمساهمي الشركة حقوقهم الضائعة بقرار غير مدروس تصر هيئة أسواق المال على التمسك به.

وزارة المالية

إعلان

الموضوع : المزايدة رقم 1/2014-2015
الترخيص بالانتفاع وإدارة واستغلال موقع لتقديم خدمة القهوة والمشروبات الساخنة والباردة طبقاً للمواصفات العالمية في مبنى رقم (17) - مجمع الوزارات

تعلن وزارة المالية عن طرح المزايدة المذكورة أعلاه بالظرف المختوم ، ويمكن الحصول عليها من مكتب قسم المطالبات والتحصيل في الوزارة الكائن في مجمع الوزارات – الدورِ الأرضي - مبنى (11) - في مواعيد العمل الرسمية اعتباراً من يوم الأحد الموافق 2014/5/18 ، وذلك مقابل رسم وقدره (-/50 د.ك) لا يرد.

وآخر موعد لتقديم العطاءات هو الساعة الواحدة من ظهر يوم الخميس الموافق 2014/6/5 وتسلم العطاءات إلى قسم المناقصات في الوزارة المذكورة في مجمع الوزارات - الدورِ الثالث - مبنى رقم (11)، وتسري العطاءات لمدة (90) يوماً من تاريخ فض المظاريف .

وكيل وزارة المالية

لبنان يستعد لموسم سياحي مزدهر.. وعروض مغرية

يستعد لبنان لموسم سياحي مزدهر هذه السنة مع استتباب الأمن تدريجيا واستقرار الأوضاع السياسية نسبيا، بعد 3 سنوات تكبد خلالها القطاع السياحي خسائر فادحة ساهمت إلى حد كبير في إبعاد لبنان عن الخريطة السياحية العالمية. ولعل بوادر الانفراج السياسي، وقرار دول الخليج رفع الحظر عن زيارة لبنان يبشران بانتعاش جديد للقطاع السياحي، إذ إن الخليجيين والعرب يشكلون أكثر من 60٪ من نسبة السياح الوافدين إلى لبنان وسورية (قبل اندلاع الأزمة السورية). وأكد وزير السياحة ميشال فرعون ان الوزارة «تعمل على تفعيل التنسيق مع شركة طيران الشرق الأوسط لتقديم عروض كاملة بالتنسيق مع وكالات السفر لا تتعدى كلفتها 1000 دولار للشخص الواحد، وتتضمن سعر بطاقة السفر والإقامة في الفندق لمدة 6 أيام، منها ليلة في بيروت وخمس في إحدى القرى اللبنانية». وتتجه وزارة السياحة اللبنانية بحسب الوزير إلى تقديم ديناميكية جديدة للسياحة عبر الإضاءة على المعالم السياحية لكل قرية، خصوصا في المناطق النائية، وهو ما يسمى ECO_TOURISM، فضلا عن استحداث موقع إلكتروني جديد لوزارة السياحة يعمل على الترويج للمناطق السياحية.

احدى المناطق السياحية في لبنان حيث بدأت السياحة تنتعش